المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: اثر القيم الرأسمالية في الثقافة السياسية في البلدان النامية
اسم الكاتب: د. ياسر علي ابراهيم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2132
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 05:42 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

اثر القيم الرأسمالية
في الثقافة السياسية في البلدان النامية

د. ياسر علي ابراهيم

المقدمة

أشر انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية الثمانينات من القرن الماضي تراجع الثقافة السياسية الشيوعية عالميا بالمقابل اصبحت الرأسمالية الايديولوجية الاكثر رواجا" وخرجت من أطار التقليدي المتمثل في اوربا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان وبعض البلدان الاخرى لتبدء عهد جديد من الانتشار والتوسع على الصعيد العالمي مستخدمة اليات جديدة بقيادة الولايات المتحدة الامريكية التي اتجهت الى فرض الاييولوجية الراسمالية بالاقناع تارة وبالضغط تارة اخرى وبالاكراهوالقوة العسكرية تارة ثالثة .

في الوقت نفسه كان الكثير من الدول الاشتراكية خاصة في اوربا الشرقية وفي البلدان النامية وغيرها من البلدان التي لم تنتهج الايلوجية الراسمالية والايدلوجية الاشتراكية كان لابد من تتعرض لاثار النهج الجديد الذ اتبعه الراسمالية على صعيد تطورها العالمي خاصة بعد ان اصبحت الايدلوجية الوحيدة وفقا" (لرؤية العالم الغربي) اذ أشارالمفكر الامريكي فرانسيس فوكوياما في كتابه (نهاية التأريخ) ان التأريخ سينتهي بسيطرة النموذج الرأسمالي بعد ان فشلت وانهارت الاشتراكية من هنا برزت مشكلة الدراسة التي تتمحور في الفكرة التالية ((((الانهيار الشيوعي العالمي وبروز الراسمالية كأيديولوجية أصبحت تفرض نفسها شيأ فشيأ فهل أصبح لزاما" على البلدان النامية ان تتبنى الرأسمالية وهل ان طبيعة بنى واشكال النظم السياسية في البلدان ستتعارض من الشكل الرأسمالي في ظل الاليات المتعددة والمتنوعة ومحاولة الولايات المتحة ان تفرض نهجها الرأسمالي ليصبح ايديولوجية عالمية وماهية الاثار التي سيتركها هذا النهج على الثقافة السياسية التقليدية في البلدان النامية وهل ان هذه الثقافات ستحتوي القيم الراسمالية وتتعامل معها أيجابيا وهل ان القيم الراسمالية ستكون ملائمة للثقافات السياسية التقليدية لهذه البلدان)) مايمكن تقسيمه كفرضية هو ان مضمون الرأسمالية وقيمها الاساسية وفقا" لنشأتها وتطورها في العالم الغربي وتزعم الولايات المتحدة الامريكية لعملية نشرها عالميا" وتسخير كل الامكانيات المتاحة لها من شركات متعددة الجنسيات ومؤسسات دولية سيؤدي بالمحصلة الى ان تترك أثارا" واضحة في الثقافات السياسية للبلدان المتلقية لها وخاصة البلدان ولعل ابرز تلك الاثار هو العمل على جعل الثقافات السياسية النامية تقليدا" وليس تطورا" للقيم المحلية وهذا ما يجعل (انفصاما" ثقافيا") ان صح التعبير تعيشه هذه البلدان.

من أجل دراسة وتحليل مشكلة وفرضية البحث يتطلب ذلك تقسيم الدراسة الى المحاور الاتية :

- مدخل نظري حول تحديد الاصطلاحات والمفاهيم وركز هذا المحور على افكار مبسطة بعية عن التنازع الفكري حول المفاهيم والتعددية بالاصطلاحات الذي يعقد من فكرة تقديم تعريف واضح للمتغيير كبداية منهجية صحيحة .
- اليات التطور الرأسمالي وهذه الاليات تتعدد وتبدأ من الدور الرئيسي للولايات المتحدة الامريكية والتي اخذت على عاتقها نشر الرأسمالية عالميا" تدعمها اطراف اخرى خاصة بقية الدول الرأسمالية والمؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات .
- يرصد هذا المحور اهم الانعكاسات التي يمكن ان تتركها خول القيم الرأسمالية الى البلدان النامية وتأشير صفة هذه الانعكاسات والاثار وهل هي سلبية ام أيجابية تتلائم وطبيعة المجتمع ام تتقاطع معه .

١- نظرة مفاهيمية

1-1 : تعريف الراسمالية

يرى البعض ان مصطلح الرأسمالية يشير بشكل عام إلى نظام إقتصادي تكون فيه وسائل الإنتاج بشكل عاممملوكة ملكية خاصة أو مملكوكة لشركات تعمل دف الربح، وحيث يكون التوزيع، الإنتاج وتحديد الأسعار محكوم بالسوق الحر والعرض والطلب.

بحسب الحتمية التاريخية بحسب ماركس، فإن الرأسمالية هي ثمرة التطور الصناعي و النقلة النوعية في وسائل الإنتاج المتخلفة في العصر الإقطاعي إلى الوسائل المتطورة في الثورة الصناعية و التي كانت ظهور الرأسمالية فيها كأحد التبعات، عقب التوسع العظيم في الإنتاج بدأت الإمبريالية بالظهور من خلال وجود شركات إحتكارية تسعى للسيطرة على العالم فبدأت الحملات العسكرية الهادفة لإحتلال أراضي الآخرين و تأمين أسواق لتلك الشركات و هذا فيما يعرف بالفترة الإستعمارية، ظلت ذيول هذا الإستعمار على الرغم من استقلال العديد من الدول لاحقا حيث مولت هذه الشركات عدة انقلابات عسكرية في فترة الخمسينات الستينات في دول أمريكا اللاتينية دف الحفاظ على هيمنتهاعلى تلك الدول، تؤمن الأنظمة الرأسمالية بالفكر الليبرالي و هو انتهاج الرأسمالية كاقتصاد و الديمقراطية كسياسة، تعتبر المقولة الفرنسية (دعه يعمل دعه يمر) هي الشعار المثالي للرأسمالية التي تعمل على حرية التجارة و نقل البضائع و السلع بين البلدان و دون قيود جمركية، كانت الشيوعية بتمسكها المفرط بالحد من الملكية التي بنظرها السبب الرئيسي لإستغلال الإنسان لأخيه الإنسان كرد فعل على التوسع المفرط في الملكية داخل النظام الرأسمالي المنقسم لطبقتين الأولى ثرية و الأخرى فقيرة وعاملة اصطلح عليها كارل ماركس بالبروليتاريا .

1-2 : الثقافة السياسية

هناك من يعرف الثقافة السياسية بانها مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شئون السياسة والحكم، الدولة والسلطة، الولاء والانتماء، الشرعية والمشاركة.

وتعنىأيضا منظومة المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية التي يرى ـا مجتمع معين الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا الدور، والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم.

ومعنى ذلك أن الثقافة السياسية تتمحور حول قيم واتجاهات وقناعات طويلة الأمد بخصوص الظواهر السياسية، وينقل كل مجتمع مجموعة رموزه وقيمه وأعرافه الأساسية إلى أفراد شعبه، ويشكل الأفراد مجموعة من القناعات بخصوص أدوار النظام السياسي بشتى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وحقوقهم وواجباتهم نحو ذلك النظام السياسي.

ولما كانت الثقافة السياسية للمجتمع جزءا من ثقافته العامة، فهي تتكون بدورها من عدة ثقافات فرعية، وتشمل تلك الثقافات الفرعية : ثقافة الشباب، والنخبة الحاكمة ،والعمال، والفلاحين، والمرأة ..الى اخره ، وبذلك تكون الثقافة السياسية هي مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطى نظاما ومعنى للعملية السياسية، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي، وبذلك فهي تنصب على المثل والمعايير السياسية التي يلتزم ـا أعضاء المجتمع السياسي، والتي تحدد الإطار الذي يحدث التصرف السياسي في نطاقه.

أي أن الثقافة السياسية تدور حول ما يسود المجتمع من قيم ومعتقدات تؤثر في السلوك السياسي لأعضائه حكاما.

وعلى ذلك يمكن تحديد عناصر مفهوم الثقافة السياسية على النحو التالي:
تمثل الثقافة السياسية مجموعة القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع الثقافة السياسية ثقافة فرعية، فهي جزء من الثقافة العامة للمجتمع تؤثر فيه وتتأثر به، ولكنها لا تستطيع أن تشذ عن ذلك الإطار العام لثقافة المجتمع.

تتميز الثقافة السياسية بأنها متغيرة. فهي لا تعرف الثبات المطلق، ويتوقف حجم ومدى التغير على عدة عوامل من بينها : مدى ومعدل التغير في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ودرجة اهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغير الثقافي، وحجم الاهتمام الذي توليه وتخصصه الدولة لإحداث هذا التغيير في ثقافة المجتمع، ومدى رسوخ هذه القيم في نفوس الأفراد.

تختلف الثقافة السياسية بين مجتمع وآخر كما تختلف من فرد لآخر داخل المجتمع. هذا الاختلاف تفرضه عوامل معينة كالأصل ومحل الإقامة والمهنة والمستوى الاقتصادي والحالة التعليمية.

٢- : اليات نشر القيم الراسمالية عالميا

تعمل الراسمالية عبر اليات متعددة الوسائل ومتنوعة التاثير، هناك تعقد في الاستخدام التاريخي لهاجعلت منها تتمتع بالسمات الاتية فهي قديمة و محدثة مترابطة فيما بينها يكمل احدهما الاخر ويستند ويساعد كل منها الاليات الاخرى .[1]

-- : الدول الراسمالية وخاصة الولايات المتحدة

---

[1] **حول اليات الراسمالية بشكل عام انظر : ابراهيم سعد الدين " النظام الدولي و اليات التبعية : اليات التبعية في اطار الراسمالية المتعدية الجنسيات " " مجلة المستقبل العربي ، العدد " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، : : : : " – "**

إن العلاقة بين الأهداف السياسية للدول وخاصة المتقدمة ما زالت تمثل ركن أساسي في الاستراتيجية العالمية لنشر الراسمالية فنجد ان الراسماليون يساندون ويدعمون السياسة الأمريكية وخاصة الخارجية و من جهة اخرى فان سيطرة هذه الفئة الراسمالية على الرأي العام وإمكانيات توجيه السلوك التوصيتي للناخبين يمكنهم من التحكم بتشكيل الحكومات وبالتالي تستطيع ان توجه السياسة الخارجية الأمريكية بالشكل الذي يحقق أهدافها .

تبادل المنفعة بين الراسمالية وبين القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة قد يأتي من العلاقة بين تشكيل الحكومات وقطاع الأعمال والتجارة ، فبسبب القدرة الاقتصادية والمالية لرجال الأعمال والتي تتيح لهم قدره و (سلطة اقتصادية) يتم توظيفها للحصول على جزء او كل من السلطة السياسية ، لذلك نجد ان العديد من الحكومات في بلدان الشمال خاصة المتقدمة اقتصاديا تتضمن شخصيات بارزة ذات جذور اقتصادية هؤلاء يتولون مناصب هامة كرئيس الوزراء ومستشارين ووزراء و مدراء عامين وغيرهم ، وفي النموذج الامريكي تتركز هذه الشخصيات مثلا في مجلس العلاقات الخارجية ومجلس الأمن القومي ووزارة الخزانة واغلب سلوكيات هذه المؤسسات تأخذ بعين الاعتبار مصالح الراسماليون واصحاب الشركات الكبرى بطبيعة الحال ، هذا أدى الى ان تصبح العلاقة بين السلطة السياسية و قطاع الأعمال (السلطة الاقتصادية) متلاصقة بحيث أصبحت كل واحدة تعبر عن الأخرى .

من جهة اخرى اتجهه الراسماليون الى استغلال امكانيات وقدرات بلدانهم الام من اجل زيادة ربحيتهم وضمان اعمالهم وتوسيع نشاطهم وضمان دخولهم الى الاسواق العالمية ، فمثلا نجد ان شركة ارامكو هي نموذج يعكس قوة وسيطرة اصحاب الشركات على حكومات بلدانها الام ، حيث يرى (مايكل تانزر) والذي كان احد مستشاري شركة (ايكسون) كبرى الشركات الامريكية المساهمة في ارامكو بقوله ان " اصحاب الشركات العملاقة يشكلون قوة سياسية نافذة في بلدهم وهم يلجأون الى استخدام السلطة الاقتصادية والسياسية والعسكرية لدولهم لتقديم مصالحهم الاقتصادية في التنافس مع الشركات متعددة الجنسيات التي مقراتها في الخارج والتي هي مدعومة بدورها من حكوماتها والدولة في كل بلد تخضع لسيطرة مجموعة حاكمة اوسع تسعى الى استخدام شركات معينه كوسيلة لتقديم مصالح هذه المجموعة الحاكمة الاوسع وهكذا يمكن تسخير سلطة الدولة لخدمة شركات عابرة القومية ، اذ ان هذه الاخيرة تستخدم كوسيلة للحصول على المواد الخام الحيوية لتطوير الصناعة والقوة العسكرية للبلد الام او لفتح اسواق السلع والاستثمارات لزيادة الارباح والازدهار في الوطن " .

هذا يشير الى وجود علاقة جدلية ومؤثرة بين الفئة الراسمالية والولايات المتحدة وكل منهما يحتاج الى الاخر ، فالمصلحة هي الدافع الاساس في هذه العلاقة فتاره تتقدم الحكومة الامريكية وتاره اخرى تبرز القوى الراسمالية ولكن الاتفاق يبقى بان هناك " معركة تخوضها الدولة بالنيابة عن الراسماليين ، ومعركة يجب ان تخوضها الفئة الراسمالية بالنيابة عن الدولة الام".

---

[2] **محمد السيد سعيد : الشركات متعددة الجنسيات و أثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،الاهرام ،القاهرة ، –**

[3] **محمد السيد سعيد : الشركات متعدية الجنسيات ومستقبل الظاهرة القومية ،مصدر سبق ذكره ، ص :**

[4] **نقلا عن جعفر الشيخ عبدالله : ارامكو النفط والاستعمار ، دار الجزيرة ، لندن ، :**

-- : الشركات متعدية الجنسيات

تطورت نظرية الهيمنة الاقتصادية العاليمة في اطار الشركات متعدية الجنسيات التي لم تولي في انشطتها الاقتصادية أي اهتمام بالبعد الانساني فقط بالقدر الذي يتيح لها زيادة قدرتها المالية والتجارية والمهم في قوة هذه الشركات انها لم تعد تملك عنصر اساسيا واحدا في القدرة والسلطة وانما اصبحت تتمتع بكل مصادر القوة التي يمكن ان يتمتع ا أي " لاعب دولي ".

لقد اصبحت الشركات متعدية الجنسيات تمثل جوهر الاقتصاد المتعولم فهي تتربع في ظل التطورات الدولية الجديدة على هرم الامكانيات المادية والبشرية والسعه الجغرافية فمثلا نجد ان شركة (جنرال الكتركس) وتاتي في المرتبة الاولى للشركات متعدية الجنسيات الكبرى في العالم (حسب تقرير الاستثمار العالمي لعام)، تمتلك اصول تقدر) مليار دولار ووصلت مبيعاتها السنوية) مليار دولار اما شركة فودافون للاتصالات وتاتي في المرتبة الثانية بعد جنرال الكتركس فقد كانت مجمل اصولها) مليار دولار ومبيعاتها السنوية لعام اكثر من) مليار دولار .

من جهة أخرى ان الجانب الاساسي في اليات الشركات متعدية الجنسيات من خلال توظيف القدرة المالية هي ما عكسه التطور التكنولوجي وتطور الاتصالات والمواصلات والمعلوماتية هذا قاد الى ان يصبح :-

--) المال عابر للحدود

--راس مال يجني ارباحا هائلة لا من عمليات الانتاج والتبادل والتوزيع بل من المضاربه والربا وبيع وشراء السندات والعمليات غير الانتاجية بوجه عام ولعل هذا ما اصطلح على تسميته (العولمة المالية) .

من المهم وجود عنصر القوة ولكن الاهم هو توظيفة ونجد ان اخطر حلقة في سلوك الشركات والبنوك متعدية الجنسيات هو حركة راس المال العالمية الان وهي تسير باتجاهين :-

الاول : راس المال طويل الامد ، وهو راس مال يتم توظيفة في مشاريع مادية انتاجية كان تكون في شركة او معمل او غيرهما ولا تسهل اعادة تحويلة الى نقد دونما خسائر كبيرة

الثاني : راس المال قصير الامد ، وهو الاستثمار المالي في عمليات غير انتاجية كما في بيع وشراء الاسهم والسندات والعملات الاجنبية ، المهم في هذا المضمار ان نمو الاموال في الاستثمار قصير الامد ازدادت بمقدار سبعة عشر ضعفا والاستثمار في رؤوس الاموال طويلة الامد كان خمسة اضعاف ما بين عامي) -) .

ان ازدياد حركة رؤوس الأموال خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين مترابطة بشكل كبير بحزمة قوانين ومقدرات تكنولوجية وشركات عملاقة كل هذا يمثل العولمة المالية التي أصبحت تمثل هدف الشركات متعدية الجنسيات اذ تندمج في هذا النمط من العولمة الأهداف الأخرى لها في زيادة استثماراتها وبالتالي أرباحها وتجاوزت هذه العولمة أهم عنصر الا وهو الاستقرار ، فالحركة السريعة في إطار البورصة والتعاملات المصرفية

يمكن الرجوع الى تفصيلات حول هذه المؤشرات الى :

UNCTAD:WORLD INVESTMENT REPORT ,UN,2004,P 275

ارجع الى تفصيلات اكثر فيى رمزي زكي : العولمة المالية الاقتصاد السياسي لراس المال المالي الدولي مركز دراسات الوحدة العربية بيروت

تضمن لها الاستقرار وضمان حرية هذه الأموال وهنا أصبحت المضاربات إحدى ابرز الوسائل التي تستخدمها الشركات العملاقة في تحقيق أهدافها.

لقد أدى زوال الرقابة على حرية راس المال وانتقاله خلال ال سنه الاخيرة الى عدم التزام الشركات الكبرى والبنوك العالمية والمضاربين باية قيود او رقابة وتحول العالم الى (قرية مالية صغيرة) حيث تحولت السياسات الاقتصادية للدول الى مجرد متلقي سلبي للقرارات التي يتخذها المضاربون ، ففي بريطانيا مثلا استطاع المضاربون بقيادة الممول الامريكي جورج سوروس وبدون اية مخاطرة الى تخفيض سعر صرف الجنية الإسترليني حيث كان المضاربون يقترضون يوميا كميات متزايدة منة من اجل إعادة استبدالها مباشرة لدى البنوك البريطانية مقابل المارك الالماني فتعود البنوك التجارية البريطانية وتطالب البنك المركزي بالاوراق المالية النقدية الالمانية الضرورية ، هنا عرف المضاربون ان البنك المركزي كان يستنفذ احتياطياته من العملة الالمانية ، بينما كانت الامكانية الوحيدة لتحقيق عملية تبادل العملات في تخفيض سعر صرف الجنية وخلال ايام قليلة فقد الجنية .% من قيمتة وحقق المضاربون من جراء ذلك ارباحا خيالية وسددو قروضهم من الجنية الاسترليني وبتكلفة مناسبة وحقق جورج سوروس وحدة ما قيمتة مليار دولار أمريكي .

هنا تثبت الكيفية التي استطاعت الشركات العملاقة من تحقيق اهدافها بزيادة ربحيتها مقترنه بضمان هذه الربحية مستخدمة جميع الوسائل وبضمنها القسرية ان تطلب الامر من اجل الحصول على قرارات من الحكومات الوطنية تضمن ذلك .

ولا يمكن ان ننسى البعد التكنولوجي الذي يعد الاقوى تاثيرا للشركات متعدية الجنسيات لا تسيطر فقط على المعدات التكنولوجية المتقدمة فحسب بل ان سيطرتها تجاوزت الى التحكم باتجاهات تطور التكنولوجيا والسبل التي تقود الى تنميتها ، فهي تسيطر على الصناعات الالكترونية والصناعات الكيمياوية وغيرها ، وتعد هذه الشركات اللاعب الاساسي في الانفاق على مجال البحوث والتطوير (R&D) من خلال وحدات البحوث والتطوير في مقراتها او بالتعاقد مع كبرى الجامعات في العالم .

يرى الدكتور فؤاد مرسي ان الثورة في ميدان تبادل المعلومات والاتصالات هي اخطر ما يجري في مجال الثورة التكنولوجية ، حيث تصبح عملية تجاوز الحدود القومية بفضل التوابع الصناعية عملية سهلة ويصبح كل فرد قادرا على أن ينتهج الطريقة التي تلائمه في الاستهلاك وفي الحياة .

إبراهيم ناجي علوش" من النزعة الوطنية الى الدولة المحلية المعولمة : العولمة الاقتصادية والصهيونية والعرب " ، مجلة الصوت العربي الحر ، الإنترنت

www freearabvoice org/arabia/anba_u/economicglobalization htm-,-

جيرالد بوكسبرغر ،هارالد كليمنتا : الكذبات العشرة للعولمة ، بدائل دكتاتورية السوق ، ترجمة عدنان سليمان ، سلسلة الرضا للمعلومات ، _ :

المصدر نفسه ، ص :

فؤاد مرسي : الرأسمالية تجدد نفسها ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، _ :

ومن هنا فان سيطرة الشركات متعدية الجنسيات على اركان التكنولوجيا يقود الى ان تصبح ذات سيطرة عالمية ، ويضيف الدكتور فؤاد مرسي ان الحديث اليوم جاري عن اعادة هيكلة اقتصادية راسمالية على اساس تكنولوجي بدافع الربحية ، فالتقدم التكنولوجي يهدف الى رفع كفاءة الانتاج وان يضاعف من انتاجية العمل وان يزيد من قدرة المنتجات على المنافسة والتسويق ، وذلك من خلال تخفيض الانتاج وتحسين القدرة على تلبية الطلب في الاسواق .[12]

ان القوة التكنولوجية التي قادت الى تنامي وتوسيع القوة الاقتصادية والمالية للشركات متعدية الجنسيات قد استثمرتها باتجاه اخر الا وهو توسيع الطلب المجتمعي وذلك يتم من خلال بلورة وتطوير ثقافة استهلاكية تلائم توجهات هذه الشركات وقد اتيحت للاخيرة التحكم بالثقافات ونزعتها الاستهلاكية من خلال سيطرتهاعلى وسائل الاتصال ووسائل الاعلام عامة وبدءت تؤثر باكثر الثقافات انغلاقا بعد ان اثرت على مجمل الدول الراسمالية وغيرت العديد من عاداتها.

فالتطور الاقتصادي يفضي الى التوسع المستمر خارج الحدود حيث انتقلت انشطة الشركات متعدية الجنسيات من حدودها الوطنية الى العالم باحثة عن الاسواق والايدي العاملة الرخيصة والموارد الخام ، والثقافة بوصفها منتوجا اجتماعيا دخلت ميدان هذه العملية الاقتصادية والتجارية، ومثلما ان الثقافة اصبحت سلعة قريبة الى المادية فان تبادلها (اي تبادل وتحاور الثقافات بين الدول) اصبح ضعيفا، فعناصر القوة التي تملكها الشركات متعدية الجنسيات قادت الى ان تصبح الثقافة التي تحملها هذه الشركات هي الاقوى والاكثر سيادة وتملك من عناصر انتشارها عالميا الشيء الكثير، بحيث تركزت استراتيجية الشركات متعدية الجنسيات على نشر ثقافة جديدة تمهد وتوسع وتهيء الاجواء امام انشطتها بالشكل الذي يعزز الربحية،[13] واصبحت هذه الشركات تؤثر بعناصر الثقافة الوطنية لمختلف البلدان بل تؤثر باقوى البلدان تطورا ، ففي الولايات المتحدة اصبحت افلام السينما والفديو ذات سطوة وتاثير داخلي وخارجي ، فالثقافة الامريكية اصبحت ذات بعد عالمي خاصة بعد ان اقادت شركات التلفزيون وشركات الكيبل ووسائل الاعلام المسموعة والمرئية ترسخ ثقافة احادية ، فهناك عدة شركات عملاقة تتحكم فيما يصنع ومن يوزع والمكان الذي تعرض فيه وفي طريقة ترخيص المزيد من استخدامة فيما بعد .

فاحتكار الاعلام في الولايات المتحدة الامريكية طفى على السطح ، حيث تسيطر عشر شركات اعلامية على مجمل الاعلام وفقا لاحصائيات وهذه الشركات هي (تايم ورنر ، ديزني ، فياكوم ، نيوز كوربوريشن ، مردوخ ، سوني ، تيليكوميونيكيشن انك ، سغرام ، وستنغهاوس ، غانيت ، جنرال الكترك) سيطرة هذه الشركات ونفوذها جعلتها من الامكانية ان تعزز نجاح او افشال (فكرة او مشروع او شخص)) وتوجه الراي العام الامريكي ازاء الاحداث وتؤثر في الحكومة وتشكيلها بل تؤثر حتى في الكونغرس ،حيث

المصدر نفسه ، ص

[12] **عبد الإله بلقزيز " العولمة والهوية الثقافية " ، في أسامة الخولي : العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، _ _ _**

[13] **انظر حول ذلك بنجامين باربر : عالم ماك ، ترجمة احمد محمود ، المشروع القومي للترجمة ، القاهرة ، _**

اشارت صحيفة النيويورك تايمز" ان ما قيمته اربعين مليون دولار دفعها اللوبي الاعلامي اشترى من تحت اروقة مجلس الشيوخ التشريع المناسب الذي رغبه " ذلك اللوبي و الذي يصب في مصلحته ". "

-- : المؤسسات الدولية الداعمة للراسمالية

ان المتتبع للتطورات العالمية يرى ان المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية) [14] اصبحت نائبا ووكيلا في تعاملاتها مع البلدان النامية تلك التي تبنت شيء من الاشتراكية أو الشيوعية أو ما زالت تقطع الخطى الأولية على طريق الرأسمالية .

تجدر الإشارة الى ان العلاقة بين القيم الراسمالية والمؤسسات الدولية والعولمة والدول الرأسمالية الكبرى خاصة الولايات المتحدة تكون علاقة تنسيقية فيما بينها في إطار مبادئ رأسمالية متفق عليها خاصة مبدء (حكومة الحد الأدنى ، الأسواق الحرة)، ان هذين المبدءين تبلورا من خلال ما سمي (توافق واشنطن) (وما بعد توافق واشنطن) الذي تم بين الولايات المتحدة كمعبر ووكيل عن الرأسمالية وشركاتها العملاقة وبين المؤسسات الدولية وهذا قاد الى تكامل أطراف العولمة فالولايات المتحدة (راعية العولمة)، والشركات متعدية الجنسيات (جوهر العولمة)) (لمؤسسات الدولية (منفذة العولمة).

---- : صندوق النقد الدولي

يقدم صندوق النقد قروضا الى الدول التي تعاني من ازمات مالية في حدود حصتها في الصندوق (وهي قليلة عادة) ، اما اذا ارادت هذه الدول ان تحصل على قروض كبيرة فعليها ان تخضع للصندوق من خلال تنفيذ سياسات اقتصادية ومالية محددة منه، بالمقابل فشلت اغلب البلدان النامية في تحقيق التنمية ووصلت اوضاعها الى نقطة حرجة تمثلت في وجود ازمة حادة في النقد الاجنبي وعجز حكومات هذه البلدان في مواجهة الازمات مما دفعها للجوء الى صندوق النقد للحصول على القروض المشروطة واصبح الاتفاق مع الصندوق يمثل ما ادرج على تسميته (شهادة حسن سير وسلوك) و ـذا يستطيع ذلك البلد من خلاله التعامل مع الاقتصاد الراسمالي العالمي وفقا لشروط هذا الاقتصاد .

و من دون الخوض في تفصيلات برامج الصندوق يمكن ايراد اهم محاورها في الاتي :

:- (إجراءات ميزان المدفوعات) : (تخفيض قيمة العملة الوطنية وتحرير الاستيراد من جميع القيود و إلغاء الرقابة على الصرف الخارجي و الغاء الاتفاقيات التجارية الثنائية) .

---

[14] نقلا عن عبد الحي يحيى زلوم : نذر العولمة ،هل بوسع العالم ان يقول لا للرأسمالية المعلومالية ، المؤسسة العربية للدراسات

أنظر كذلك مقال سيرج حلمي " الصحافيين في ارض المعركة " الإنترنت

halimi htm/aticles/qout03/www mondiplonr com-/

[15] انظر العلاقة بين هذه المؤسسات في جاك بولاك : البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، الدار الدولية للاستثمارات ، القاهرة ، --

– (اجراءات الموازنة العامة) : (تخفيض الانفاق العام و زيادة الضريبة و الغاء الدعم الحكومي و اسعار السلع الاساسية) .

––(اجراءات السياسة النقدية): (الحد من عرض النقود و تنمية السوق المالي و تعويم اسعار الفائدة و تكوين احتياطي لسداد الديون).

وبشكل اخر فان اجراءات هذه البرامج تتيح بلورة بيئة جديدة تستطيع الراسمالية من خلالها ان تمارس نشاطها وتنفذ استثماراتها وبكفالة المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية .[1]

–––– : البنك الدولي

يعد البنك الدولي المؤسسة الثانية التي انبثقت عن مؤتمر بريتون وودز عام –، حيث كلف (لستر بيرسون) بوضع تقرير حول المباديء الاساسية حول (مسالة التنمية) في بلدان الجنوب، وقد تبنى البنك الدولي تقرير (لستر بيرسون) وهي ثمانية :–

- على البلدان المتخلفة تحسين بيئة الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي .
- تحقيق استخدام أوسع للمشروعات المشتركة (المحلية والأجنبية) .
- توقيع اتفاقية لضمان الاستثمارات الأجنبية .
- منح الاستثمار الأجنبي امتيازات ضريبية .
- تحديد إمكانيات الاستثمار في هذه البلدان وتهيئة الدعاية لها .
- تنمية رؤوس الأموال المحلية وتطوير قوانين الشركات لتحقيق درجة اكبر من الانفتاح للمشروعات المحلية والأجنبية .
- السماح للشركات الأجنبية بالاقتراض من أسواق راس المال المحلي .
- تصفية القطاع العام ونزع مضمونه الاجتماعي .

وقد صاغ البنك الدولي سياسته و برامجه وتوصياته في ضوء هذه المباديء وبالتنسيق مع سياسات صندوق النقد الدولي لتكون هذه المؤسسات جزء مهم من استراتيجية الراسمالية في تعاملاتها مع بلدان الجنوب خاصة بعد ان عملت هذه المؤسسات على تمثيل المدرسة (النقدية النيوكلاسيكية) التي قادت التيار العالمي الراسمالي ضد تدخل الدولة في الشوؤن الاقتصادية والاجتماعية ودعت الى حرية الاسواق والليبرالية الاقتصادية .

ان تاثير المؤسسات الاقتصادية الدولية ومنها البنك الدولي على بلدان الجنوب طفت على السطح ، فمصطلحات التنمية والتحرر الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية تكاد تختفي امام الانتشار الواسع لدعوات التكييف والتثبيت والاصلاح الاقتصادي والخصخصة التي يطلقها البنك الدولي وبقية

---

[1] **انظر حول سياسات الصندوق :**

– إسماعيل صبري عبد الله " الدعوة المعاصرة الى التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص " ، مجلة المستقبل العربي ،عدد ،بيروتq " " – "

– منير الحمش " مؤسسات اقتصاد العولمة "، مجلة شؤون الأوسط ،عددz ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق "بيروتq z z –z

المؤسسات الدولية ، ويؤشر د. رمزي زكي الاثار الحقيقية والواقعية لسياسات البنك ، فسياسيا اضعاف جهاز الدولة وحرمانه من الفائض الاقتصادي هما الاساس الذي تعتمد عليه الليبرالية في استراتيجيتها للخروج من ازمتها العالمية واعادة احتواء البلدان النامية ضمن شروطها في نظام اقتصادي عالمي جديد مؤطر بالراسمالية ويوسع من سوقها ومن فرص الحصول على عمالة رخيصة .

٣- تغريب الثقافة السياسية

هناك علاقة قويه بين (الاقتصاد الرأسمالي والثقافة السياسية الليبرالية الغربية)، فالتطور والنمط الاقتصادي الرأسمالي يرتبط بشكل وثيق مع الثقافة الليبرالية . فنبذ الوسائل العنيفة وتكوين ثقافة سلميه كانت سمه مميزه لبلدان أوربا الغربية والولايات المتحدة .[١٨]

ترتبط الرأسمالية مع الليبرالية الغربية (السياسية والاقتصاديه) ويجري الحديث عنها الان بشكل كبير على الصعيد العالمي وتذكر دائما اصطلاحا بأنها الديمقراطية الغربية ،* فهذه الأخيرة مثلت افضل نظام يتيح للرأسمالية ان تعمل وتتطور وتعبر الحدود وتقلص دور الدولة بالشكل الذي يزيد من الفرص الاستثمارية .

إذن الارتباط الكبير بين الراسمالية والديمقراطية الغربية (التي تحمل ثقافة سياسية محددة) يمكن ان يقود الى انتشار الاستثمارات في البلدان النامية مع الانتشار المسبق للثقافة الديمقراطية الغربية وهنا نجد ان بلدان الجنوب التي تبنت النهج والثقافة الغربية تضم بنفس الوقت العدد الاكبر من الراسماليين .[١٩]

ان الجوهر الاقتصادي والتجاري للعولمة يتضمن بعدا ثقافيا تنشره وتفرضه بلدان رأسمالية كالولايات المتحدة و شركاتها عابرة القومية والمؤسسات الاقتصادية الدولية .[٢٠]

هدف البعد الجديد للثقافة مرتبط بالراسمالية بالتالي " إفراغ الهوية الجماعية من كل محتوى ويدفع الى التفتت والتشتت ليربط الناس بعالم اللاوطن و اللاامة واللادولة "، هنا يراد له ان يكون عالم الشركات الكبرى (الفاعلين)، اما المؤثر ـم) فهم المستهلكين للسلع والصور والمواد الإعلامية وبقية الخدمات) والهدف الجديد من وراء النظام الذي تفرضه الشركات الرأسمالية الكبرى هو رفع الحواجز السياسية والاقتصادية وتحويل الثقافة السياسية للبلدان النامية وجعل كيان الدولة في هذه البلدان (قزما سياسيا

---

[17] رمزي زكي : الليبرالية المستبدة ، سينا للنشر ، القاهرة ، ، عرض الكتاب على الانترنت
www kefya orgamzizaki htm/040/report /

[18] كمال مجيد: دراسة لاثر العولمة على العالم والعراق ، دار الحكمة ، لندن ، 040-040

* تعرف الديمقراطية الغربية بعناصر درجت الأدبيات السياسية على تناولها وهذه العناصر لا تكاد تخرج عن(التعددية ، الليبرالية ،البراغماتية

[19] لاري دايموند " عولمة الديمقراطية "في فرانك جي ليتشر : العولمة الطوفان ام الإنقاذ ، ترجمة فاضل جتكر : المنظمة العربية للترجمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ،

[20] عبد الإله بلقزيز " العولمة والهوية الثقافية " في أسامه الخولي : العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،

واقتصاديا) ليس له يد فاعله في مجتمعه ، بل الدور الأول والأخير للفاعلين الرأسماليين الذين (يحددون المنتجات ويحددون طريقة استهلاكها ومتى تستهلك واي الشرائح في المجتمع التي تستهلكها) [٢١]

درج الحديث عن ان العولمة تهدف الى نقل نمط الحياة الغربية والأمريكية لتصبح انموذجا سياسيا عالميا وهذه رغبة القوى الراسمالية التي ترى في الحياة السياسية الغربية البيئة الأفضل لممارسة أنشطتها وتطوير استثماراتها ولعل اهم عناصر الحياة الغربية هي الثقافة السياسية القائمة على فلسفة الليبرالية السياسية والاقتصاديوكل ما يرتبط ا من سلوكيات ومؤسسات وهياكل .

-- : اليات تغريب الثقافة السياسية

آليات تغريب الثقافة السياسية في البلدان النامية متعددة ومتنوعة المستويات ومنها ما هو قسري ومنها ما هو طوعي ، ولعل ابرزها القدرات المعلوماتية و الاتصالية التي تملكها شركات راسمالية غربية وهي تسيطر على مجالات ألحواسيب والإنترنت والتلفزة وشركات الأفلام والمحطات الإذاعية وغيرها وبالتالي فهي تسيطر على اغلب المعلومات المتدفقة الى بلدان الجنوب وتوجهها بالشكل الذي يخدم المصلحة المادية لها ،[٢٢] اما البضائع والمنتجات والخدمات التي تقدمها الشركات الرأسمالية الغربية فلا يمكن تجاهل نمط الحياة والتفكير الذي تنقله لهذه المجتمعات .

من جهة أخرى لعبت وتلعب القوى الراسمالية دورا مهما في تغيير الثقافة السياسية في البلدان النامية من خلال ما سمي ببرامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات التكييف الهيكلي التي تعبر عن الأفكار الليبرالية الرأسمالية التي وجدت في المؤسسات الدولية آلية أخرى لنقل نهج الحياة السياسية الغربية الى بلدان الجنوب عبر إحلال السياسات الليبرالية محل السياسات السابقة سواءإ اكانت سياسات اشتراكية ام اية سياسات أخرى لم تحقق الانفتاح التام امام الشركات متعدية الجنسيات ولم تقلص دور الدولة ولم تتيح الحرية أمام المستثمرين الأجانب .

-- : واقع الثقافة السياسية في البلدان المتجهه نحو الراسمالية

: "البلدان الغنية مثل بلدنا (الولايات المتحدة) يتم إدخال مثل هذه السياسات الاقتصادية بصورة تدريجية نسبيا اما في البلدان الفقيرة فيتم إدخالها بصورة سرية مفروضة من صندوق النقد الدولي مقابل القروض الممنوحة لها) فعندما تم إدخال هذه السياسات في الأرجنتين خلال التسعينات كان تحول المجتمع سريعا جدا ومدمرا حتى ان كارلوس منعم وصف هذه الإصلاحات بالجراحة من دون تخدير وفي شيلي أدخلت في عهد بينوشيت وأطلق عليها العلاج بالصدمة ... اما في العراق فقد طبقت هذه السياسات بالقوة خلال فترة ستة

---

[21] **محمد عابد الجابري "العرب والعولمة :العولمة والهوية الثقافية " في أسامة الخولي : العرب والعولمة ، مصدر سبق ذكره ، : : – : :**

[22] **انظر ولتر ب رستون :أفول السيادة ، مصدر سبق ذكره ، ص : – : ، كذلك لاري دايموند "عولمة الديمقراطية في فرانك جي : العولمة الطوفان ام الإنقاذ ، مصدر سبق ذكره ، ص : – :**

اشهر وبذلك تم تطبيق الصدمة في العراق بواسطة " صدمة ورعب القوة العسكرية ""[٢٣] فكان سبب الهجوم على العراق فرصة اقتصادية كبيرة لراسمالية الامريكية وعبر عن ذلك السيناتور جون ماكين الذي قال " العراق هو قارورة العسل الضخمة التي تجذب الكثير من الذباب " والعسل هنا ليس النفط وحدة بل انه الهواتف والمدارس ووسائل الأعلام والقطارات والطائرات والسجون والمنشات الحكومية وبقية الموارد الأولية و اما أسماء الذباب (على حد تعبير) نعوم كلاين فهي (بكتل ، هالبرتون ، ام سي أي ، ايكسون موبيل ، تايم وارنر، وال مارت... وغيرها) [٢٤] ولو تحدثنا عن بكتل فهي من اكبر الشركات المناصرة والداعمة لبرامج الخصخصة وان احد واجباتها هو إقناع الحكومات ببيع أنظمة المياه فيها ولكن واقعيا تم طرد بكتل من بوليفيا لأنها خصخصت المياه في شوشا باجا ورفعت الاسعار بمقدار) % ، اما في العراق فقد استطاعت بكتل بفضل القوة العسكرية الأمريكية ان تحصل على موطئ قدم كبير حيث حصلت على عقد بقيمة مليار دولار لتشرف على (إعادة بناء العراق) و خاصة عقود اصلاح الجسور والكهرباء وغيرها .

وتتاثر الثقافة السياسية في البلدان النامية بعدة ابعاد قد تؤدي الى انعكاسات سلبية خطيرة نسبيا ويمكن ان تتمحور بالاتي :-[٢٥]

ان التغريب السياسي ان تحقق سيكون من اصعب الأمور إصلاحه ، فحرمان المجتمع الفقير من راس المال او العمال او القوة الشرائية اللازمة لإشباع حاجاته الأساسية قد يمكن التعويض عنه بتغيير هذه السياسات في وقت لاحق ، اما عن خصوصية الثقافة السياسية واتباع ثقافة جديدة سيكون من الصعب جدا التخلي عنها بفترة قصيرة بل قد تتطلب وقت وجهد و أموال كبيرة ، فالجزائر اليوم تعاني كثيرا في سبيل تعضيد وتمكين الثقافة العربية بدلا من الثقافة الفرنسية التي فرضت عليها بالقوة .

ان الثقافة الغربية بشكلها الحالي قد تقود الى إشباع الحاجات المادية للإنسان (وان كانت التجربة الغربية تعكس وجود تفاوت كبير في إشباع هذه الحاجات بين فئات المجتمع) الا إنها فشلت في تحقيق الاستقرار الاجتماعي و قادت الى التفتت الاجتماعي والانحلال الخلقي وتزايد نسبة الجريمة والانتحار وغيرها من عدم الثقة بالحكومات ومؤسساتها والقيادات الحاكمة ، وزيادة القناعة بان تلك الفئات الحاكمة جاءت لخدمة أصحاب الأموال والشركات وليس خدمة المجتمع .

البلدان النامية تملك ثقافة سياسية تنبع من ثقافة المجتمع وبالتالي تطبيق ثقافة سياسية جديد تفرض بالترغيب او الترهيب فان ذلك يقود الى ازدواجية الثقافات نتيجة تمسك شرائح من المجتمع بالثقافة المحلية وعدم أيمانها وثقتها بالشكل الجديد للحكومات المتشكلة من الفكر الغربي .

---

[23] **Naomi Klein " Bomb Before You Buy ,in Twilight of Empire Responsesto Occupation, Perceval press,2003, pp 29-30**

[24] **Naomi Klein " Bomb Before You Buy , I bid,p31**

[25] **جلال أمين " بعض قضايا الانفتاح الاقتصادي في مصر " بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي " القاهرة ، a m -**

الخاتمة :

ان تحليل مكانة الايديولوجيا الراسمالية في الوقت الحاضر تتطلب بالدرجة الاولى أخذ قيمتها في الاطار العالمي وضرورة عدم نسيان او تناسي الواقع او (المحركات) التي تقف وراء قوة وانتشار الفكر الرأسمالي وقيم هذه الايلوجية بحيث استطاعت ان تتصارع وتتصادم مع مع فكر عالمي له دوافعة وعناصر قوة لايمكن تجاهلها كما في الفكر الاشتراكي او الشيوعي .

ورغم ان جوهر الايدلوجية الرأسمالية هو أقتصادي ولكن لابد ان يقترن ذلك ببعد سياسي وأجتماعي وثقافي بل ان التطورات العالمية الجديدة تعكس حقيقة ان الايدلوجية والقيم الراسمالية بدأت كنتيجة عالمية في اطار مايسمى بظاهرة العولمة هكذا اصبح البعد العالمي الاهم في التطورات الرأسمالية بعد أن كانت هذه القيم محصورة في أطار العالم الرأسمالي أنتقلت الى بلدان أخرى أهمها البلدان النامية في أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

بدأت القيم الرأسمالية تنتشر عالميا" خاصة في بلدان عالم الجنوب ومنظومة القيم الرأسمالية تتطلب بعدا" أساسيا" عالميا" خاصة في بلدان عالم الجنوب يتلائم ومتطلباتها وهنا برزت اشكالية في جوهر الثقافة السياسية للبلدان النامية خاصة في التعاطي مع القيم الرأسمالية الجديدة .

من ضرورات التطور الرأسمالي الغربي وعبر الاليات المادية أصبح نشر القيم الرأسمالية من العالم الغربي الى بقية العالم ليس مجرد عملية تهدف الى القضاء على الثقافات والقيم الاخرى خاصة الشيوعية والاشتراكية وانما مثل ذلك عملية هامة ومربحة بنفس الوقت فأنتشار الرأسمالية يعني أنتشار نشاط الشركات متعددة الجنسيات وتوسع الاستثمارات وغيرها .

أن تبني النظام الرأسمالي وعبر اليات الضغط المستخدمة من قبل الولايات المتحدة وبقية المؤسسات الاقتصادية الدولية والانشطة الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات او حتى عن طريق تبني النظام الرأسمالي

بشكل طوعي دون اجبار فأن ذلك سيؤدي بالمحصلة الى انعكاسات سلبية عديدة خاصة على الجانب الاقتصادي وفيها الثقافة السياسية .

فلابد ان تكون الثقافات الجديدة للبلدان النامية اكثر شبها بالنظم الغربية وأكثر النمط الايدلوجية نشأة وترعرعت في عالم اخر وبالتالي فأن هذه الثقافة الجديدة يمكن ان تبرز كشكل غير متلائم وطبيعة تقاليد وقيم أجتماعية وحتى سياسية تختلف عن البلدان الغربية .

ان بناء ثقافة سياسية في البلدان النامية وفقا للمنظور الغربي ودون الاكتراث الى القيم التقليدية والخصوصية التي تتمتع بها هذه البلدان قد يؤدي هذا الحال الى (انفصام) بين النظام السياسي والمجتمع . بل ان التجارب العلمية تؤكد حقيقة وجود ثقافة سياسية في البلدان النامية التي أخذت بالنموذج الغربي دون الاهتمام بالجانب الداخلي فأصبحت الثقافات السياسية لهذه البلدان مجرد تقليد في الانتخابات وفي صور المؤسسات ولكن دون فاعلية سياسية او تطور او استقرار كنشرة اي ثقافة سياسية صحيحة .